مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

أثر العولمة السياسية على الوطن العربي

د. فؤاد حسين احمد شرهان

أستاذ العلوم السياسية المساعد – رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الملكة اروى

2019

ISSN: 2226-5759 *ISSN Online: 2959-3050* *DOI:10.58963/qausrj.v1i23.131*

Website: qau.edu.ye

أثر العولمة السياسية على الوطن العربي

د / فؤاد حسين احمد شرهان
أستاذ العلوم السياسية المساعد – رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الملكة اروى

الملخص:

لقد قامت الدول الكبرى في استخدم العولمة كنوع من انواع الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية عن طريق الشركات العالمية الكبرى والتأثير بها في المحافل الدولية بالسيطرة على صانعي القرار؛ على اساس ان العولمة ليست مجرد نتاج للثورة التكنولوجية فقط وانما محصلة لاستراتيجيات وسياسات واجراءات اقتصادية (بحسب نظر الدول الكبرى).

وقد ارتبطت العولمة بالثورة العلمية والتقنية الحديثة، وبدا وكأنها ستقود العالم إلى الرخاء والقضاء على الفقر وتوفير الثقافة الحديثة ووسائل الاتصالات، حيث قادت الدول الصناعية حملة لإقناع الدول النامية بضرورة دخول دائرة العولمة وتغيير توجهاتها السياسية بما يتماشى مع مقتضياتها، ولاشك أن العولمة أثرت على العالم العربي وعلى مختلف بناه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فما هي طبيعة هذا التأثير؟ وكيف يمكن مواجهة التحديات التي تفرضها على العالم العربي؟ وهذا ما حاولت ان تجيب عليه الدراسة ومن خلال المشكلة البحثية المطروحة في الاطار العام لهذه الدراسة ومن خلال مبحثين رئيسيين ومبحث تمهيدي يمثل الاطار العام للدراسة ومن خلال ما سبق ذكره تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: ما المقصود بالعولمة السياسية، وما مظاهرها وخصائصها؟ ما الآثار السلبية والايجابية للعولمة السياسية على الوطن العربي.؟

المبحث الأول
الاطار العام للدراسة

مقدمة

لقد قامت الدول الكبرى في استخدم العولمة كنوع من انواع الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية عن طريق الشركات العالمية الكبرى والتأثير بها في المحافل الدولية بالسيطرة على صانعي القرار؛ على اساس ان العولمة ليست مجرد نتاج للثورة التكنولوجية فقط وانما محصلة لاستراتيجيات وسياسات واجراءات اقتصادية (بحسب نظر الدول الكبرى).

ومع اشتداد حدة العولمة وما يصاحبها تتسع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة ولا ندري ان كان التعبير عن هذه الهيمنة قد استقرت عند غالبية الشعوب في العالم نظاماً وافراداً استقرار يجعلهم يتقبلون هذه الهيمنة بواقع معتم فرضته عليهم مراكز القوة يساعدها في ذلك الشعارات الهادفة لمصالحها؛ والاعلام العالمي والموجة والضربات الحديدية اذا اقتضى الامر وهذا ما نلاحظه الان في يومنا هذا.

فالعولمة بصورة عامة تعني تعميم الشيء، بحيث يشمل دائرة العالم بأسرة، وإن كان معناها يختلف باختلاف تخصصات الباحثين، فهي تعني الفكر الثقافي والحضاري والاجتماعي، على مستوى العالم باعتباره مكاناً واحداً .

وتتباين وجهات النظر بالنسبة للعولمة، فتراها الدول النامية على أنها نوع من انواع السيطرة الإمبريالية، وصورة من صور الهيمنة الغربية المرتبطة بالرأسمالية، لهذا يمكن ملاحظة تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية، وبخاصة السلع الصناعية، وبهذا فالعولمة مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، أو انتصاراً للنظام الرأسمالي على مستوى الكون بأسرة.

وفي ظل العولمة بدأ تسابق الدول العربية إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (الجات)، وقد بلغ عدد الدول العربية في هذه المنظمة عشرة دول، وهي الأردن، الكويت، مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين .

وقد ارتبطت العولمة بالثورة العلمية والتقنية الحديثة، وبدا و كأنها ستقود العالم إلى الرخاء والقضاء على الفقر وتوفير الثقافة الحديثة ووسائل الاتصالات، حيث قادت الدول الصناعية حملة لإقناع الدول النامية بضرورة دخول دائرة العولمة وتغيير توجهاتها السياسية بما يتماشى مع مقتضياتها، ولاشك أن العولمة أثرت على العالم العربي وعلى مختلف بناه الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والثقافية، فما هي طبيعة هذا التأثير؟ وكيف يمكن مواجهة التحديات التي تفرضها على العالم العربي ؟

وهذا ما ستحاول ان تجيب عليه الدراسة ومن خلال المشكلة البحثية المطروحة في الاطار العام لهذه الدراسة ومن خلال مبحثين رئيسيين ومبحث تمهيدي يمثل الاطار العام للدراسة وستبين هذه الدراسة بأن هناك وقائع تظهر على تطبيقات العولمة، منها سلبية، ومنها إيجابية وسوف تتطرق الدراسة لإبراز مظاهر العولمة السلبية التي تسهم في تدهور وضع المواطن العربي، وكذلك إيجابياتها التي تساعد الدول العربية في بناء نفسها، وتحديث أفكارها، وقبولها الديمقراطية كمطلب أساسي في بناء الدولة، وستوضح الدراسة مسار العولمة السياسية في الوطن العربي منذ 1991 وحتى الأن، كما تسلط الضوء على الأثر السياسي على وجه الخصوص للعولمة وتأثيرها على الوطن العربي....

مشكلة الدراسة :

من خلال ما سبق ذكره تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

1 - ما المقصود بالعولمة السياسية، وما مظاهرها وخصائصها؟

2 - ما الآثار السلبية والايجابية للعولمة السياسية على الوطن العربي.؟

أهداف الدراسة :

يهدفا لباحث الى تسليط الضوء على ما يلي:

1 - التعرف على مفهوم العولمة السياسية، وما رافقها من تغيرات في الادوات التي تستخدمها القوى الفاعلة من اجل نشر هذه الظاهرة، والمجالات التي تتأثر بها.

2 - الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة، وتحديد الآثار الايجابية التي يمكن الاستفادة منها في حال التعامل بحذر معها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث من خلال الآتي:

1- على المستوى العملي:

إن دراسة العولمة من الجانب العملي وبيان ماهيتها وبنيانها، ومن ثم السرد التاريخي

للعولمة من حيث النشوء والتطور، مروراً ببروز دور العولمة في العصر الحديث مع تطور وسائل الاتصال و المواصلات، والتي جاءت بعد الثورة الصناعية، وتوجت بانهيار الاتحاد السوفيتي، وخلو العالم من نظام ثنائية القطبية، وبروز العالم أحادي القطبية والذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، التي اصبحت صاحبة القرار الأحادي في العالم، حيث تكمن الأهمية في الجانب النظري في إظهار دور العولمة في الفترة من عام 1991 وحتى عام 2011 في بنيان العالم الحديث الذي يعيشه الوطن العربي، وبيان العولمة كظاهرة برزت في العالم، وإبراز تجليات العولمة الاقتصادية والسياسية على المستويات كافة في الدول العربية، وطرح الحلول للحد من تغلغل العولمة وسيطرتها على العالم العربي، وكيفية التعامل معها، وبيان تصنيف الدول العربية عالمياً في مجال العولمة السياسية.

2-على المستوى العلمي:

تتيح هذه الدراسة للمختصين والمهتمين والسياسيين معرفة أوجه العولمة المشرقة والمظلمة، ومدى تأثيرها على الدول العربية وعلى المواطن العربي، ومعرفة طرق الوقاية والحماية منها، وكيفية المحافظة على خصوصية المجتمعات العربية

- منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وجمع المعلومات وتنظيمها بما يوضح العولمة الاقتصادية والسياسية وأهم مظاهرها وتأثيرها.

- مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

العولمة (لغة):

هي مصدر الفعل عولم، وهي ما يعبر عن انتقال المعلومات والسلع، و رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، ومختلف المنتجات الإعلامية والثقافية بحرية تامة بين المجتمعات الإنسانية، ولا تقتصر العولمة على ما ذكر سابقاً فقط، بل تتعداه أيضاً الى تنقل البشر ذاتهم، وكأن العالم اضحى قرية صغيرة، و إن مصطلح العولمة إنما يشير الى جعل الأمور ذات صبغة عالمية، وقد ترجمت كلمة العولمة من المصطلح الإنجليزي(Globalization) والذي كان أول ظهور له في الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى أن يتم تعميم الأمور لتشمل العالم أجمع، وتستخدم أيضاً كلمة الكوكبة لتدل

على معنى مثيل للعولمة، وهي مأخوذة من كلمة الكوكب، وتشير الى كوكب الأرض الذي يعيش عليه البشر، كما تستخدم كلمة الكونية، والمأخوذة من كلمة الكون، والتي تدل على توحيد الكون بأكمله .

العولمة (اصطلاحاً) :

لم يتفق المفكرون على صياغة محددة لمعنى العولمة في الاصطلاح، فمنهم من عرف العولمة بأنها نظام عالمي جديد يقوم في أساسه على العقل الالكتروني وثورة المعلومات والإبداع التقني اللامحدود، وبصرف النظر عن العادات والتقاليد والأعراف السائدة، وبغض النظر عن الحدود الجغرافية أو السياسية بين الدول، كما عرفها بعض آخر بأنها قوى عالمية مهيمنة لا يمكن السيطرة عليها، وهذه القوى تتبع للشركات الدولية و المؤسسات المتعددة الجنسيات والتي لا تعود لأي دولة قومية محددة .

العولمة الاقتصادية :

مصطلح حديث، ارتبط بمفهوم العولمة، ومشتق من التطورات العالمية التي شهدها العالم، وخصوصاً في مجال الأعمال، والاقتصاد، الذي أدى الى نمو تجاري، وصناعي عن طريق توفير المعدات والآلات للقيام بالعديد من الأعمال التي كانت تحتاج الى وقت وجهد مقارنة بالوقت الحالي، ايضاً تعرف بأنها الاندماج بين اقتصاديات الدول، دون وجود أي عوائق جغرافية، أو سياسية، أو اقتصادية كفرض التعرفة الجمركية على السلع، والخدمات .

العولمة السياسية :

عرفها الباحث عبدالعزيز المنصور، العولمة السياسية هي نتيجة حتمية وطبيعية للعولمة الاقتصادية، فيقول المنصور انه ما جاءت العولمة الاقتصادية، إلا لتكون طريقاً لعولمة سياسية، بحيث يكون الهدف منها هو التدخل في شؤونها الداخلية للدول، ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على ارضها ومقدراتها .

وبرغم كثرة واختلاف المنظرون والمفكرون حول مفهوم العولمة السياسية الا اننا نرى بان التعريق الإجرائي للعولمة السياسية : هو ان العولمة السياسية هي قدرة الدول الضخمة اقتصادياً، في السيطرة على الدول والتدخل المباشر واغير المباشر، في شؤون الدول، والقدرة في التأثير على

افراد المجتمع، وتوجيههم وفق أيدولوجيات سياسية محضه.

- تقسيم الدراسة :

واستكمالا لما سبق فقد ارتأى الباحث تقسيم الدراسة الي ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول بعنوان : الاطار العام للدراسة والذي يتضمن التعريف بموضوع الدراسة ومشكلة الدراسة وفرضياته وأهدافه واهميتها والمنهج المستخدم والدراسات السابقة

المبحث الثاني بعنوان: الجذور التاريخية لنشأة العولمة ومراحل تطورها

المبحث الثالث بعنوان: تعريف وابعاد واثار العولمة السياسية على الوطن العربي وكيفية التعامل معها.

وأخيرا الخاتمة والتي تتضمن النتائج والاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ويلي ذلك توصيات الدراسة ويليها قائمة المصادر والمراجع التي استندت اليها الدراسة

المبحث الثاني
الجذور التاريخية لنشأة العولمة ومراحل تطورها

1 - مراحل تطور العولمة :

يتميز مفهوم العولمة بالغموض والتعقيد وعدم التنسيق بين النظرية والواقع اللذان هما بنفس الدرجة من الغموض، فإذا كانت العولمة تشير الى مجموعة من التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة، وتهدف الى إزالة الحدود والفواصل بين دول العالم -وهذا الأمر يعد واقعاً معاشاً - إلا أن الجانب التنظيري بقي متخلفاً عن هذه التطورات، ولم يساير ما حدث على الساحة العالمية من تغيرات، مما ترك المجال واسعاً لبعض القوى والأطراف التي أرادت التحكم في مسار العولمة ووضع ما تريده لها من مفاهيم، ومحاولات لتحديد المعالم النظرية و التطبيقية التي تتناسب وطموحاتها التوسعية وخدمة ومصالحها .

لقد ولد هذا المفهوم وهو ينطوي على عناصر الجذب والشد والتدافع والتنافر، مما أدى الى الاعتقاد بأن طبيعة العولمة تتطلب وصفها بانها ظاهرة عريضة، تتعلق بتطور المجتمع البشري والتغيرات العالمية، من حيث هي في بداية التكوين ولم تشكيل نهائياً، الأمر الذي يجعل من الصعب

تحديد الرأي المناسب و الموحد الذي يمكن الأخذ به للإحاطة بالظاهرة .

وينظر المختصون في العلاقات الدولية أن العولمة بدأت بوادرها في البروز مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، مع إنشاء عدة مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثم تبعها إنشاء منظمة التجارة العالمية التي، وحدت الأطر القانونية والنظام الاقتصادي العالمي مما أدى الى إتباع معظم الدول لما تقتضيه قوانين هذه المنظمة .

أن المتأمل في فكرة العولمة يجد أنها ليست جديدة بالدرجة التي توحي بحداثة المصطلح فبعض المفكرين يفرقون بين "عولمة قديمة" و "عولمة جديدة"، فعناصرها الأساسية تتصل بالمعنى البسيط المتمثل في تعقد العلاقات الدولية والتجارية، في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار الأفكار والمعلومات، وتم التعبير عن هذه العلاقات بعدة مصطلحات مثل القارية أو الكونية أو العالمية .

فإذا كانت العولمة حركة تاريخية، تهدف إلى تقارب شعوب ودول العالم فهي ليست جديدة، فالاتجاه الذي يهدف إلى هذا التقارب قديم قدم التاريخ ولا يرتبط بالتطورات العالمية، والتقانة الحديثة، فهذه الاتجاهات ارتبطت بما جاء في الديانات السماوية التي دعت شعوب العالم إلى التقارب والتكامل، كما يرى آخرون أنه إذا كانت العولمة تهدف إلى زيادة الروابط الاقتصادية والتجارية والمالية[1]، فإن ذلك جاء مصاحباً لبروز التوجه الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي منذ حوالي 300 سنة .

وهناك من يرى أن العولمة مرتبطة بمفهوم الرأسمالية الحديثة، التي سعت إلى تنظيم معالم النظام العالمي، وفق ما أصطلح على تسميته بالنظام الاقتصادي العالمي الموحد، وظهرت هذه الفكرة في أوروبا ثم انتشرت في المجتمعات غير الأوروبية منذ بداية القرن الثامن عشر وأصبحت الدول الصناعية هي مركز هذا النظام، بينما بقيت الدول النامية على هامشه وهو يهدف الى توحيد العالم على أسس إنتاجية وسوق عالمية موحدة، تتحكم فيها الشركات متعددة الجنسيات، ويعتقد أنصار هذا الرأي أن المال هو الذي يقود هذا النظام وليس القدرات العلمية والتكنولوجية[2].

1 - التعريفات المتعددة لمصطلح العولمة :

لا يوجد تعريف محدد يمكن الأخذ به لظاهرة العولمة، ولا يمكن حصرها في تعريف واحد

(1) محمد السيد سليم، حول العولمة والعلاقات الدولية ، سلسلة محاضرات ، الموسم الثقافي في قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، القاهرة، 2000 ، ص110 .

(2) صلاح سالم زرنوقة ، العولمة والوطن العربي ،جامعة القاهرة ، القاهرة،2002، ص 14.

حتى ولو تميز بالدقة المتناهية، فتعاريفها متعددة بتعدد أبعادها ومستوياتها نظراً لتغيراتها الدائمة والمستمرة وعدم وصولها إلى الاكتمال .

ارتبط تعريف العولمة كظاهرة تتصل بمجموعة من التطورات في المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية، زادت من تقارب العالم وضيق أفقه، مما أدى إلى زيادة الوعي بما حدث من حركة تتجه نحو تكوين عالم بلا حدود، أين تقاربت المسافات الجغرافية والموضوعية وتلاشت وترابطت المجتمعات وزالت فكرة العزلة والتقوقع[3].

فالعولمة في نظر بعض المفكرين هي « العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب تلك العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد ومن حالة الصراع الى حالة التوافق، ومن حالة التباين و التمايز الى حالة التجانس والتماثل وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة ويتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة » ويعرفها البعض بأنها : « مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي بروابط اقتصادية، ثقافية و سياسية، هذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي وإحلاله واستبداله بالعالمي ولا تعني استبدال الداخل بالخارج، وإنما تعني إضافة بعد تجديد لما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العامل الداخلي في تأثيره على الأفراد والمجتمعات» .

ويمكن اعتبار العولمة ظاهرة تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والسلوكية ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور، تؤثر في حياة الإنسان اينما كان وتساهم في صنع هذه التحولات المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات[4].

وتتمثل العولمة مفهوماً يتميز بالجدلية، وله تواجد أكاديمي في المجالات المعرفية المتعددة، وقد صار من المفاهيم المركزية المرتبطة بالإشكاليات الخاصة بالقضايا المعرفية، فهي تشكل مفهوماً محورياً، وذلك بالنظر الى شيوع مفاهيم أخرى بديلة أطلقت على معناه مثل: الكونية الغولوبالية، الشوملة، الأمركة والتغرب .

يعتبر المفكر الفرنسي بروتون بادي أن العولمة عملية تؤدي الى قيام نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم و الأهداف، مع توقع إدماج مجموع الإنسانية ضمنه، ويعود هذا

(3) محمد حسين أبو العلا ،ديكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر المثقف ،:مكتبة مدبولي ،القاهرة ،2004 ، ص34.

(4) صلاح سالم زرنوقة ، المرجع السابق ذكرة ، ص 22

المسار الى تاريخ طويل، بالرغم من أنه يبدو جديداً يفترض أنه لا تستطيع أية مجموعة ولا أية أرض ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الارضية إلا أن هذا المسار قفز تدريجياً في فجر القرن الماضي، بواسطة الحركات الاستعمارية، كما مهدت لهذه الحركية ثلاثة قرون من الاكتشافات والاتصالات المحتشمة بين الغرب والإمبراطوريات الشرقية ولم يتحقق هذا المسار إلا عندما استفاد من توسع مؤسساتي، بإنشاء الأمم المتحدة غداة نهاية الحرب العالمية الثانية والتي أعلنت عن إرادة العمل على إقامة نظام عالمي من خلال توحيد القواعد والممارسات، وتقنين وتنظيم كل حلقات التبادل الإنساني والثقافي والاقتصادي التي ينبغي تطويرها .

ويعرفها الباحث قيدن Giddens أنها تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحركها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية، إنها تعني تغير الحياة اليومية خاصة في الدول النامية من خلال ما تخلقه من نظم وقوة غير قومية .

كما يرى الباحث جون قراي John Gray أنها تعني الانتشار العالمي للتكنولوجيات الحديثة في الإنتاج الصناعي و الاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود، في التجارة ورؤوس الأموال والإنتاج والمعلومات .

أما المفكر أو لريش بك فيرى أن العولمة هي انهيار وحدة الدولة الوطنية والمجتمع الوطني وتكون علاقات جديدة وبروز المنافسة والتداخل بين مكونات الدولة الوطنية والممثلين لها من جهة، والممثلين عبر الحدود الوطنية والهويات والأوضاع والقضايا من جهة أخرى.

وللإشارة فإن المفكرين العرب حاولوا وضع تعاريف للعولمة، من أجل إبراز المساهمة العربية في تحديد هذا المفهوم و للتدليل على انشغال العرب ايضاً بالظاهرة .

فقد عرفها المفكر محمود أمين العالم انها ظاهرة موضوعية تاريخية، وخطوة __ برغم كل مظاهرها السلبية بل والبشعة __ متقدمة في التاريخ الإنساني، ولكنها معركة ضد الهيمنة لمصلحة عدد محدود من الدول الكبرى، وللشركات الجشعة المتعددة القومية، من أجل تحويل هذه العولمة العدوانية الشرسة إلى عولمة إنسانية تسودها المشروعات الدولية والتضامن العالمي و الديمقراطية واحترام حقوق الدول جميعاً، في تنوع خصوصياتها الثقافية وهويتها القومية واختيار طرقها الخاصة للتنمية . وفي نفس الاتجاه الداعي الى تغليب المصالح الإنسانية السامية، أعتبرها الأستاذ علي حرب تعبر عن مشروع حضاري إنساني، على أساس أنها تمثل جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات و الأفكار والأموال والأشياء والأشخاص، بصورة لا

سابق لها من السهولة والآنية والشمولية و الديمومة إنها قفزة حضارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية على نحو يجعل العالم واحداً من حيث كونه سوق للتبادل أو مجالاً للتداول أو أفقاً للتواصل .

من جهة أخرى يبرز في الفكر العربي المتناول للعولمة اتجاه أخر يعاكس الأول، حيث يعتبرها صادق العظم أنها حقبة للتحول الرأسمالي العميق للإنسانية، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

ويصورها الأستاذ حسن حنفي على أنها صراعاً تاريخياً بين المركز والأطراف، بين الدول الغنية والدول الفقيرة بين الشمال والجنوب، بين الاستعمار والتحرير، بين الهيمنة والاستغلال ويتفق معه في الرؤية الأستاذ محمد أبو الإسعاد، معتبراً العولمة هي نظام أمريكي يقوم على نفي الآخر، وثنائية السيادة للطرف الأقوى والتبعية للطرف الأضعف واحتكار مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية من جانب الأقوياء واستخدامها ضد الضعفاء وفق ثنائية الأقلية الذكية والجمهور الوضيع وثنائية الشمال المتقدم والجنوب المتخلف .

ويصورها الكاتب السيد ياسين أنها ليست مفهوم مجرد، بل هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسية والاقتصاد والثقافة والاتصال، بينما يعرفها برهان غليون على أنها ديناميكية جديدة، تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة، في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، وهي ثمرة التطورات العلمية والتقنية الموضوعية النابعة من منطق التنافس بين الدول و الشركات، و من ناحية أخرى ثمرة إرادة النخب والدول الحاكمة في استغلال هذه التطورات لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة المصالح الاجتماعية[5].

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أن صندوق النقد الدولي تفادى الحديث عن العولمة من وصفها ظاهرة شاملة، وإنما حصرها في اعتبارها نوعاً من أنواع التعاون والتكامل الاقتصادي الدولي، الذي يجسد عملية تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الدول.

على العموم لا يمكننا وضع تعريف موحد ومتعارف عليه للعولمة، ذلك أن التعاريف المذكورة كلها حاولت تحديد معالم هذه الظاهرة، لكن تبقى مجرد رؤى تعبر على قناعات وأطروحات تنطلق من رغبة كل باحث ومدى فهمه للظاهرة، وعليه فكل التعاريف تعتبر في رأي الباحث مكملة لبعضها البعض، إذا ما اعتبرنا العولمة ظاهرة إنسانية تمس مختلف الجوانب الحياتية للبشر، إلا

(5) - جلال أمين ،العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة لأوروغواي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت سنة 1999 ،ص 76.

أن اعتمادها على منبع واحد والمتمثل في الفكر الغربي الرأسمالي، يقلل من أهميتها لدى شعوب أخرى وتجعلها محل شك وريبة، ذلك لأنها تمس المكونات الروحية الخاصة للأمم والشعوب وتصدر ثقافات لا ضوابط لها وليس لها قيم ترتكز عليها، وبالتالي تجعل من المؤكد زوالها أمام رغبة الشعوب في المحافظة على أصالتها وثقافتها ودينها[6].

2 - ا سباب العولمة :

تعتبر العولمة نتيجة لعوامل عديدة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وثقافي وسنتطرق إلى اهم هذه العوامل :

- انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان يشارك أمريكا زعامة العالم .
- انهيار الكتلة الشرقية وسياسة التعتيم التي كانت متعبة أمام محاولات الغزو الخارجي المختلفة .
- وجود فائض في الإنتاج العالمي وحاجة الدول الصناعية إلى أسواق خارجية .
- التطورات التكنولوجية وثورة الاتصالات والإلكترونيات .
- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار .
- التطور الصناعي بين الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي .
- تكامل أسواق المال الدولية .

3 - مظاهر العولمة :

للعولمة دور تاريخي في مراحل تحول العالم، ومن مظاهر هذا التحول:

- المظاهر الاقتصادية :

تتمثل هذه المظاهر في زيادة معدلات التجارة العالمية، وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والخبرات، والاتساع الأفقي في عدد الشركات متعددة الجنسيات وتسارع نطاق أنشطتها، وقد ظهر ذلك في طبيعة المنتج الصناعي وتكامل الدول وبث مبدأ التنافس لإنتاج سلعة على درجة عالية من الجودة بأقل سعر ممكن وبأقل مجهود يبذل مع أكبر قدر من الرضا و الإنتاج.

(6) - جلال أمين ،العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة لأوروغواي.

-المظاهر الإعلامية :

تتمثل في زيادة التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول، وهذا التدفق الإعلامي يتمثل في شبكة الاتصالات مما ينعكس على المجتمعات بالرخاء والتماسك . فالثورة المعلوماتية تؤدي الى مزيد من الارتباط و التداخل بين مختلف مناطق العالم، «وأن هذا المصدر المتجدد قوامه» العقل الإنساني والقدرة على التطبيق في المجال العلمي لتحصيل الفائدة المرجوة من وراء هذه المعلومات»[7].

- المظاهر الاجتماعية والثقافية :

تتمثل في تزايد انتشار بعض الأنماط السلوكية من عادات وتقاليد اجتماعية، وأنماط الفن بأنواعه سواء فن العمارة أو فن المسرح أو خلافة.

مخاطر العولمة :

من أهم مخاطر العولمة ما يلي :

- **الخشية من ذوبان الدولة القومية بحيث تفقد سيادتها المطلقة وخاصة الدولة الضعيفة.**
- **انهيار التوازنات الدولية السابقة الاقتصادية والسياسية والثقافية .**
- **مضاعفة في المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها .**

(7) - سعيد محمد عثمان " العولمة السياسة" مؤسسة شباب الجامعة ، اسكندرية .2007 ،ص 35 .

المبحث الثالث

ابعاد واثار العولمة السياسية على الوطن العربي وكيفية التعامل معها

لكي يقوم الباحث بتغطية هذا المبحث من الدراسة فقد ارتأى استعراض ذلك من خلال النقاط التالية :

أولا : تعريف مفهوم العولمة السياسية ومؤشراتها :

العولمة تعني زوال الحواجز الثقافية والاقتصادية والسياسية بين العديد من الدول وتفسر بأنها تحويل الظواهر المحلية الى ظواهر عالمية اكثر انتشا راً.

وهي من أكثر المفاهيم التي أثارت جدلاً ونقاشة واسعا بين المفكرين، سواء من حيث التعريف أو من حيث نشأتها التاريخية او أثرها على دول وشعوب العالم وخاصة العالم النامي ولوطن العربي.

فمن،حيث الوطن العربي فقد كان للعولمة السياسية عوامل مختلفة في دفع العالم العربي إلى دخول عصر العولمة من دون استعدادات كافية ومن دون أجندة جماعية أو وطنية للتعامل مع التحديات والمخاطر الجديدة.

ولهذا جاءت عولمة العالم العربي من الخارج، على شكل ضغوط متزايدة ومتعددة الاشكال والأهداف، قلصت إلى حد كبير من هامش الاستقلالية والمبادرة العربية الإقليمية، وعملت على تصدع الكتلة العربية وتفاقم أزمة النظم السياسية وانفلات المجتمعات[8].

وكما إن ظاهرة العولمة تثير جدلا واسعا و تتعدد بشأنها الآراء وأختلف حولها الدارسون في علم الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع، وقد ازداد الحديث عن مصطلح العولمة مع زوال المعسكر الاشتراكي وانفراد أمريكا بقيادة العالم كقائد للمعسكر الرأسمالي، ويدل هذا المصطلح على نظام جديد للعالم وعلى حركة دمج العالم وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية والموضوعية بين الدول والمجتمعات وأصبحت كل المجتمعات تعيشها أو تعاني منها بدرجات متفاوتة حتى التي تعيش حالة من العزلة، مما جعل أغلب الدول تنتهج نظام اقتصاد السوق وما ترتب عن ذلك من تحرير للتجارة وإلغاء للقيود على حركة رأس المال[9]

وسيقوم الباحث هنا بتفصيل ذلك على النحو الاتي :

(8) - برهان غليون ،العولمة واثارها على المجتمعات العربية، ورقة بحثية ،مركز دراسات الشرق الاوسط،،بيروت ،2005،ص2

(9) ندوة بعنوان ،العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000

ثمة اتفاق عام على عدم وضوح مفهوم العولمة وعلى صعوبة الاحاطة به من الناحيتين النظرية والعلمية ويقصد البعض بان العولمة السياسية هي الدعوة الى الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الانسان والحريات الفردية، وهي اعلان لنهاية سيادة الدول ولنهاية الحدود[10]، وايضاً يقصد بمصطلح العولمة Global أو Universal أن الغرب قد حقق أهدافاً عالية في مجال التكنولوجيا والكمبيوتر، فتطور خلال السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في حقل الاتصالات، والمعلومات، والإنترنت، وحقق الكثير من الإنجازات .

أما المنظور الأمريكي للعولمة فإنه يجمع بين أمور التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والسلوك والقيم والأخلاق، أي لا يريد أن يسيطر على الجوانب المادية فحسب، إنما يتعدى ذلك إلى القيم الاجتماعية للشعوب[11].

يمكن اعتبار العولمة ظاهرة تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والسلوكية، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور، تؤثر في حياة الإنسان أينما كان وتساهم في صنع هذه التحولات المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات وتمثل العولمة مفهوما يتميز بالجدلية، وله تواجد أكاديمي في الدلالات المعرفية المتعددة، وقد صار من المفاهيم المركزية المرتبطة بالإشكاليات الخاصة بالقضايا المعرفية، فهي تشكل مفهوما محوريا، وذلك بالنظر إلى شيوع مفاهيم أخرى بديلة أطلقت على معناه مثل: الكونية الغولوبالية، الشوملة، الأمركة والتغرب[12] .

عندما يذكر لفظ العولمة ينصرف الذهن، من الناحية اللغوية، إلى معنى محدد وهو جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود، واللامحدود هنا يعنى العالم كله، فيكون إطار الحركة، والتعامل، والتبادل، والتفاعل على اختلاف صوره السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، متجاوزاً الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة.

وكما عرفت العولمة بانها تعني جعل العالم مجالاً لممارسة النشاطات المتعددة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية ...الخ.[13]

غير أن تعريف العولمة لا يقتصر على ذلك، أي مجرد نقل الحركة أو الفعل إلى النطاق العالمي بشكل محايد، وإنما تعرف العولمة بأنها تعميم نمط من الأنماط الفكرية، والسياسية،

(10) -ندوة بعنوان ،العرب والعولمة ، مرجع سابق

(11) -مجذوب توم ، ابعاد العولمة وتأثيرات التدفق الاعلامي على الدول النامية، جامعة السودان ،ورقة علمية ،2013، ص3

(12) - غربي محمد ، العولمة واثارها على العالم العربي، جامعة الشلف، الجزائر، ص21

(13) - عبد الرشيد عبد الحافظ،، الاثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل موجهتها، مكتبة مدبولي الطبعة الاول ،2005 ، ص11

والاقتصادية، على نطاق العالم كله. [14]

من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف جامع مانع للعولمة السياسية، وذلك لكثرة الرؤى حولها، والتي تتأثر باتجاهات الباحثين ومواقفهم منها .

ولكي نضع لمفهوم العولمة السياسية إطاراً عاماً، نستعرض بعض التعاريف والأقوال التي تناولها الباحثون تعد ظاهرة العولمة السياسية، شانها شان ظاهرة العولمة بشكل عام، تعدد مفاهيمها، وتعريفاتها، تبعاً لا هداف الباحثين، والمفكرين، وليولهم، وقناعاتهم بالعولمة كظاهرة ومن هنا نجد من يعرف العولمة السياسية بتعريفات ايجابية، ومنهم من ينظر لها نظرة تشاؤمية او سلبية، ومنهم من يراها بصورة واقعية متعادلة المسافات .

وتكمن الصعوبة هنا في ايجاد تحليل وتعريف دقيق وشامل لمفهوم العولمة السياسية، حيث وان الاخيرة، لم يكن لها ذلك القدر من الوضوح والمساحة لتعريفها، كمثيلاتها من مظاهر العولمة، ومن هنا ندر ايجاد تعريف دقيق وجامع لمفهوم العولمة السياسية، وتكمن الصعوبة في هذا الامر، من الخلط بين مفهوم العولمة السياسية من جهة، وبين المفاهيم ذات الصلة بموضوع العولمة السياسية، حيث ان لتلك المفاهيم ارتباط وثيق وجوهري بمفهوم العولمة السياسية .

ومن خلال الاتي سنذكر بعض التعاريف للعولمة السياسية :

يعرف الباحث نعيم العولمة السياسية بأنها احد ابعاد العولمة الاقتصادية والتي تعمل من اجل ارساء هيمنة الثالوث الرأسمالي «الولايات المتحدة الامريكية، اوروبا، اليابان « هيمنة شبة تامة على مختلف انحاء الكرة الارضية، والهدف من هذه الهيمنة السياسية، تفكيك وشائج السيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة.

أما الباحث احمد ثابت، فيعرف العولمة السياسية، فيقول انها تقليص فاعلية الدولة، وتقليل دورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات العالمية، شريكاً للدول في صنع قرارتها السياسية .

او انها عبارة عن الدعوة لاعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية، وحقوق الانسان والحريات الفردية، وهي اعلان لنهاية سيادة الدول، ولنهاية الحدود.

أما الباحثة نيفين مسعد فتقول إن العولمة السياسية هي عبارة عن انتهاء دولة الرفاهية، وتحول الدولة الى دولة تنافسية، حيث ان العولمة افرغت الدولة من مفهومها الاساسي، من دولة

(14) - علي عواد الشرعة، الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة وأثرها على الدولة القومية، بحث مقبول للنشر في مجلة المنارة، جامعة آل البيت،2007، المنارة، المجلد 13، العدد 7،ص347.

رعوية، تقوم على رعاية كافة ابنائها، وتوفير كل وسائل العيش الكريم لها، ولكن هذه النظرية قد تغيرات مع دخول العولمة وتأثيرها في كافة مناحي وجوانب الدولة الوطنية، فتخلت الدولة عن تلك الاهداف، لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية وتنفيذ السياسات العالمية للحاق بركب الحضارة.

ويعرف قاسم حجاج في بحثة على انها عملية تشكيل نظام دولي يتجه نحو التوحد في قواعده، وقيمة واهدافه، مع زعمه العمل على إدماج مجموع البشرية ضمن اطاره .

اوهي تجسيد لسعي بعض القوى المعولمة لا ضفاء العالمية والتعميم والانتشار على بعض القيم السياسية والاقتصادية المرتبطة بقيم الخصوصية الحضارية الغربية .

أما وليد عبد الحي فيعرفها على انها الاتحاد المتواصل نحو تعددية، تلعب المنظمات الدولية دوراً رئيساً، لتشكيل بنية عابرة للقوميات، وظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، التي تراقب عمل الحكومات وتوثر فيها .

واخيراً فان عبد العزيز المنصوري يحدد العولمة السياسية، بانها نتيجة حتمية وطبيعية للعولمة الاقتصادية، وان العولمة الاقتصادية هي الطريق للعولمة السياسية بحيث يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية في شؤونها السياسية على ارضها ومقدراتها.

اذن فالعولمة السياسية هي عملية سيطرة الدول الوطنية على مقدراتها وعلى سيادتها الداخلية والحدودية، بحيث تصبح الدولة ناقصة السيادة [15].

ومن هنا يقدم كثيرمن الباحثين التعريف الاتي للعولمة السياسية على انها عبارة عن السيطرة المؤدلجة على مجتمع من الدول والتحكم في مستقبلة.

-اما من حيث المؤشرات للعولمة السياسية تتضمن زيادة غيرمسبوقة في الروابط السياسية بين دول العالم ومن هذه المؤشرات :

- إن القرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر الى كل العواصم .
- إشراف المؤسسات المالية العالمية على النشاط التجاري العالمي .
- صلاحيات الامم المتحدة في التدخل في شؤن الدول
- ظهور الشركات العابرة للقارات .
- بروز المنظمات غير الحكومية .
- بروز مشاكل وقضايا عالمية جديدة تتطلب استجابات دولية جماعية .

(15) - اشرف غالب، مصدر سابق ،ص61-64

- الاهتمام المتزايد بقضية حقوق الانسان[16].

ثانيا: أبعاد العولمة السياسية:

عند الحديث عن البعد السياسي للعولمة، لابد هنا من الاشارة الى الاسباب الحقيقية والجوهرية التي أدت بالعولمة، لتصبح العامل الاول والرئيسي المؤثر في السياسة الدولية، وفي العلاقات الدولية كما تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني.

وهذا الحرص ضمن المجال المحلي، وبعيد عن التدخلات الخارجية ترتبط أشد الارتباط؛ بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية.

والدولة القومية هي نَقيض العولمة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلّي

إن الدولة التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة.

ترتبط «العولمة السياسية» ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية و المحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشئ عام 1999 ليشرف على عملة اليورو.

للعولمة تجليات سياسية متعددة، تظهر في قضايا حقوق الإنسان، وقضايا الديمقراطية وسيادة الدولة وقوتها ووظائفها، وفى التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولكن تبدو العولمة أمام مفارق واضحة، ففي الوقت الذي تبشر فيه بالديمقراطية والليبرالية

(16) اشرف غالب، مصدر سابق ،ص69-70

وحقوق الإنسان وحرية الفرد والحريات العامة، فهي تغض الطرف على انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم، إما بسبب المصالح التجارية، أو بسبب سياسات بعض الدول وتحالفاتها [17].

إن الحماية الاقتصادية التي تجدها الشركات الأجنبية داخل الدول، تنعكس على النظام السياسي لهذه الدول، إذ تؤدي إلى تقليص دور الدولة وتراجعه أمام تلك الشركات، التي تتحرك بدعم ومساندة القوانين الدولية، ومن ثم تتدخل الدول الأجنبية لحماية شركاتها، فتظهر انعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية عامةً في الدولة، ويكون ذلك أكثر وضوحاً في الدول النامية، حيث يتم الحديث عن الديمقراطية، و الحريات العامة، و حرية الإعلام .

ويتبعه الحديث عن قوانين الدولة، وأنظمتها تجاه الأقليات، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وغير ذلك مما يسفر عن الأهداف والأبعاد السياسية جرَّاء الاتفاقيات الاقتصادية[18] .

ما جاءت العولمة الاقتصادية إلا لتكون طريقاً لعولمة سياسية، يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على أرضها ومقدراتها.

فالاقتصاد والهيمنة عليه وعولمته هو الطريق الممهد السالك للسيطرة على الآخر الضعيف، وسلبه حريته وقدرته على اتخاذ القرار، بل التدخل في نظام الحكم القائم فيه وإملاء وجهات النظر والقرارات التي يرغب فيها الآخر القوي.

وما يحدث اليوم في المنطقة العربية وبقاع مختلفة من العالم، من دعوات لنشر الديمقراطية، وممارسة الضغوط على الدول لاحترام حقوق الإنسان، وتغيير القوانين والأنظمة السائدة فيها، وتقويض أنظمة الحكم غير الموالية للنظام العالمي الجديد، هو خير دليل على أن العولمة السياسية هي فرض الهيمنة ونشر المفاهيم بعيداً عن احترام خصوصيات الأمم والشعوب.[19]

العولمة كظاهرة سياسية ليست ذات توجّه واحد فريد، بل هي ذات توجّهين رئيسيين، توجه للمركز يعمل في خط واحد هو توحيد المركز، من خلال الهيمنة على العالم وجعله كتلة واحدة، والقضاء على السيادة الوطنية للدول القومي، وتوظيف كل ما هو متاح من آليات سياسية وقانونية وحقوقية وحتى العسكرية لفرض قرارات المركز في إطار القطبية الأحادية، وتوجه آخر نحو الأطراف يعمل على تشتيتها، ويحرص على هدم أي عمل في اتجاه التكتل الوطني أو الجهوي

(17) -علي الشرعة ، مصدر سابق ، ص356

(18) - مجذوب توم ، مصدر سابق ، ص6

(19) -عبدالعزيز المنصور، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد22،العدد الثاني،2009، ص570

والإقليمي أو القاري أو غيره يمكن أن يكون قطبا منافسا للقطب الواحد الغرب الأمريكي، ففي ظل العولمة إفريقيا لا تكوّن وحدة ولا أيّة قارة أخرى ولا أيّة جهة من جهات العالم، والعالم العربي لم يسلم من العولمة ولا يكوّن تكتلا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا، »ولا يكون كُلاّ موحدا واحدا أو تجمعا مستقلا بل مجموعة من الطوائف والنحل والملل والأعراف مهدد بالتقسيم إلى شيعي وسني في العراق والخليج، عربي وبربري في المغرب العربي، علوي ودرزي في سوريا، ماروني وسني في لبنانّ، وهابي قديم ووهابي جديد في شبه الجزيرة العربية، إباضي وسني في عمان، مسلم وقبطي في مصر، شمالي وجنوبي في السودان، سلفي أصولي وعلماني حداثي في الجزائر، بدوي وحضري، فلسطيني وأردني في الأردن، قومي وقطري على مدى الساحة العربية.

وبالتالي تصبح إسرائيل الدولة الطائفية الكبرى في المنطقة، وتحصل على شرعيتها باسم اليهود ضد لا شرعيتها كاستعمار استيطاني وشوفينية قوميات من مخلفات القرن التاسع عشر وكانت البلاد العربية والإسلامية وغيرها قد تعرّضت في القرن التاسع عشر للاستعمار الغربي الذي بلغ ذروته ببلوغ الرأسمالية قمّتها، فتمّ احتلال فرنسا للجزائر، واحتلال بريطانيا لأجزاء من شبه القارة الهندية، وتعرّضت بلدان عديدة في إفريقيا وفي آسيا وفي غيرها كما تعرّض الوطن العربي في مجموعه للاستعمار الفرنسي والبريطاني

لقد تجسدت مظاهر العولمة وظهرت تداعياتها السياسية وغيرها من خلال العديد من المفاهيم والمواقف والممارسات التي حددها ودافع عنها النظام العالمي المعاصر في الولايات المتحدة الأمريكية، ارتبطت هذه المفاهيم والمواقف والممارسات بحماية مصالح الغرب الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في الداخل والخارج بالدرجة الأولى، منها حماية مجال المركز، مجاله الكبير، وحماية الأمن القومي للمجال العظيم، وحماية التوجّه الليبرالي وتعميمه في مختلف أقطار العالم ليُصبح إيديولوجية العصر وثقافته وفلسفته، وليصبح تنظيمه الاقتصادي والسياسي السائد بدون منازع، ولمحاربة المدّ الاشتراكي والشيوعي الذي تنامى وتقوّى بعد الحرب العالمية الثانية، التي خرجت منها الولايات المتحدة الأمريكية أقوى دولة اقتصادية وعسكرية، الأمر الذي جعلها تعمل على استرجاع النظام التقليدي القائم على التخطيط الأمريكي، لتستعيد المنظومة اليمينية الكلاسيكية قوّتها وتفرض هيمنتها في مواجهة المنظومة اليسارية التي اتسع نفوذها وازداد خطرها على اليمين الليبرالي المتطرف، توجّه اهتمام الولايات الأمريكية في ظل الظروف الاقتصادية القويّة إلى دعم مشروع بناء الدول الصناعية الغربية بما فيها اليابان التي دمرتها الحرب، وهو مشروع يوفر الاستثمار وإيجاد أسواق تُباع فيها المنتجات الصناعية الأمريكية، وبالتوازي تنتقل

الديمقراطية الليبرالية إلى الشعوب التي تستهلك منتجات الغرب الأمريكي الثقافية والسياسية والاقتصادية، ولم تكن الديمقراطية محايدة وموضوعية بل ينبغي ألاّ تتعارض قيّم الوجهة أو الجهة التي تتبناها مع قيم ومبادئ الديمقراطية الغربية، وبان هذا بوضوح في بلدان العالم الثالث عامة وفي بلدان العالم العربي والإسلامي بصفة خاصة، وفي هذا يقول أحد المفكرين المعاصرين ممن لهم صلة مباشرة بالسياسة الأمريكية في العالم: "نستطيع مما سبق أن نفهم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الثالث: نحن نعارض –بمثابرة وإصرار- الديمقراطية إذا كانت نتائجها خارج نطاق سيطرتنا والمشكلة مع الديمقراطيات الحقيقية إنّها عرضة للوقوع فريسة للهرطقة التي تزعم على أنّ الحكومات الاستجابة لمصالح شعوبها بدلا من مصالح المستثمرين الأمريكيين.

ويكفينا، كمثال، ما يحدث في الشرق الأوسط، ونحن نرى كيف يطوى موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلاح النووي في الشأن الإسرائيلي، وكيف يشهر هذا السلاح وأسلحة أخرى معه في وجه دول عربية وإسلامية، إذا لم تتناغم مع السياسات الأمريكية والإسرائيلية.

وسنعرض لبعض القضايا التي توضح الأبعاد السياسية للعولمة، وأثرها على الدولة القومية [20].

ومن هنا نتوصل باستخلاص الابعاد الاتية :

- التحول من الديمقراطية التباينية والمركزية الى الديمقراطية اللامركزية .
- التحول من الادارة المركزية الى الادارة اللامركزية .
- انتشار ثقافة حقوق الانسان .
- تزايد المطالبة بالديمقراطية .
- الاستقلال من العلاقات الثنائية ببين الدول الى علاقات متعدد الاطراف .

اذن نجد البعد السياسي للعولمة بشكل مبسط هو انتقال الدولة من المشهد الكلاسيكي لها، الى المفهوم الحديث[21]

ثالثا : العولمة السياسية واثارها على الوطن العربي :

بعد عام 1945 كانت تجربة الغرب أو تجاربه توحي له بأن القضاء على) النازية(، يعني نهاية القومية .وفي عام 1992 كانت الإيديولوجيتان، الشيوعية والرأسمالية قد رسختا الاعتقاد

(20) - علي الشرعة ،مصدر سابق ، 356

(21) - اشرف غالب، مصدر سابق ،ص75-77

بأن عصر القوميات قد انتهى وأن التاريخ تجاوزهما، وأن الاشتراكية الأممية والديمقراطية الغربية قد حلتا محلهما كما فشل رهان) النموذج الحضاري الغربي . (على نهاية» القومية «وكذلك على«الدين «لأن أفق الغرب الحضاري بقي مغلقًا على ذاته، وعلى تجاربه فهو لم يعرف سوى النموذج المتسلط من القومية«، ومن» الأممية«، ولم يتمكن من تجاوز إطار مفهومه المادي للحياة وللكون[22].

ويمكن ان يستعرض الباحث هذه الاثار وذلك من خلال النقاط التالية :

1 - تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي:

ان موقعنا كعرب لا يمكن تحديده إلا ضمن «العالم الثالث» وهو مجموع الدول التي خضعت لفترات مختلفة للاستعمار القديم والتي لم تعرف بالتالي إلا تنمية جزئية مشوهة وموجهة لخدمة الخارج، والتي مازالت الغالبية من شعوبها تعيش في مستويات متفاوتة من الفقر.

وهي التي يسميها الغرب "الدول النامية". والتي تسمى في رطانة الأمم المتحدة مجموعة السبع وسبعين وإن تجاوز عددها الحالي ذلك العدد إلى ما يقارب الضعف، تنتشر في القارات الجنوبية الثلاث. فأقطارنا جزء لا يتجزأ من العالم الثالث الذي يظل رغم تقدم بعض بلدانه الملموس وتراجع أخرى خاضعا للاستغلال والتبعية الاستغلال بمعنى خروج جزء كبير من الفائض الاقتصادي المتحقق من عمل أهل القطر ليذهب إلى الدول الصناعية المتقدمة من خلال التجارة غير المتكافئة وتحويل فوائد القروض وأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرا استثمارات أبناء العالم الثالث في خارجه.

والتبعية بمعنى القيود الخارجية على حرية الإرادة الوطنية في صنع قراراتها والتأثير الإعلامي والإعلاني المكثف في تغيير القيم الحضارية وأشكال السلوك في اتجاهات كثيرا ما تضر بقضية التنمية (وأخطرها محاولة محاكاة أنماط الاستهلاك المبدد التي تسود في مجتمعات الغرب وتأكيد الانتماء للعالم الثالث ضرورة لفهم مخاطر وفرص التنمية العربية ومن الجدير بالإشارة الى ان الدولة العظمى التي تعمل على الترويج للعولمة وفرضها بمستوياتها المختلفة هي الولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة في ذلك سيطرتها السياسية وقدرتها العسكرية وتقنيات الاتصال الحديثة.

وقد وصل الأمر بالبعض الى اعتبار العولمة قدراً لا مردّ له ونهاية للتاريخ بعد هزيمة النموذج

(22) - محمد السامرائي ، مصدر سابق، ص115

المقابل الذي حاول الاتحاد السوفيتي تقديمه طيلة السنوات السابقة، ولذلك يفضل نقاد العولمة تسميتها (بالأمركة) توخياً للدقة، وللمؤيدين والمعارضين محاور وملاحظات عن العولمة وهي جديرة بالاهتمام والمناقشة، تتلخص في مؤشراتها السلبية والايجابية[23].

ويهدف» النظام الدولي الجديد «الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية للانفراد بالعالم والهيمنة عليه، إلى تحقيق جملة من الأهداف لها يمكن ذكرها على النحو الآتي:

1. الضمان الأساسي للنفط في» المنطقة «على مدى زمني قادم.
2. الضمان الأساسي لدولة» المنطقة «الصغيرة والعمل على احتواء الدول الثقيلة المؤثرة فيها.
3. إدارة النظام الإقليمي القادم للشرق الأوسط.
4. الطرف الأكثر قوة وهيمنة في ميزان النفط.
5. الحصول على مكاسب جيو اقتصادية على حساب غرب أوروبا واليابان.
6. التدخل في الشؤون الداخلية واختراق السيادات الإقليمية.
7. ترتيب قضايا التسوية بين العرب والكيان الصهيوني.

ولما كانت العولمة في بعد من أبعادها هي» هذا الطابع الذي يقوم على التوسع والهيمنة .«فإن مرحلة التسعينات تكشف لنا بوضوح وجلاء كلي عن المخططات لإعادة سياسة التسلط والهيمنة السياسية والاقتصادية والحضارية، وللتقسيم والتجزئة والتفتيت لتعطيل مشاريع التنمية القومية والتطور الاجتماعي، والتآمر على وعي الأجيال لقضاياها الوطنية والقومية والإنسان، لتحقق من خلال ذلك عالم من دون دولة ومن دون وطن ومن دون أمة، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية الذي يجعل من الفضاء والمعلوماتية الذي تضعه شبكات الاتصال وطنًا له يسيطر ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة.

إن التفاعلات العربية الدولية مصدرها الطرف الدولي حيث استقرت مكانة » العرب« كطرف متلق لا يمتلك قدرات الحد الأدنى اللازمة لممارسة دور فاعل على الصعيد العالمي.

ويتضح جليا من خلال ما تم ذكره سلفاً، إن الوطن العربي ما زال أكثر الأقاليم في العالم تعرضًا للاختراق الأمريكي على المستويات السياسية والاستراتيجية والثقافية.

ويتضح ذلك من متابعة دبلوماسية» عملية التسوية «الجارية للصراع العربي الصهيوني،

(23) -18اثر العولمة على سيادة الدول ،2009 ، مصدر سابق -https://goo.gl/efW8Ef

ومحاولات تأسيس هيكل أمني في منطقة الخليج العربي.

2 - الدور الأمريكي و الأوروبي في عولمة الدول العربية :-

يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي من اهم الاسباب التي ادت الى تغير جوهري في هيكل النظام الدولي الامر الذي مهد لتغير موازي في مواقف الدول على الساحة العالمية، فقد كان وجود الاتحاد السوفيتي السابق كقطب استراتيجي عالمي مصدرا للقوة يمكن التعويل عليه من جانب الدول والقوى الغربية التي كانت ترى ان التسوية السلمية للصراع ليست هي افضل الخيارات بالضرورة، وبالتالي فان وصول الولايات المتحدة الامريكية الى وضع القطب الاستراتيجي العالمي الاوحد الى انفرادها بقيادة عملية التمهيد لقيادة منطقة الشرق الاوسط حسب الدراسات والمخططات الأمريكية من خلال خلق شرق اوسط جديد يقوم على تبني المبادئ الامريكية التي ترى فيها تطورا للديمقراطية وتحقيقا لمصالحها في المنطقة، ومما ساعد في الولايات المتحدة في تحقيق ما تصبو إليه ما تتمتع به من امتلاك لوسائل القوة الشاملة التي تحاول من خلالها أن تسخر العولمة لصالحها، حيث أن الخطط والأطروحات المتتابعة التي يشهدها العالم اليوم من اجل ولادة العولمة إنما ترتبط بالمشروع الأمريكي الجديد الذي يهدف إلى توحيد العالم من خلال رأسمالية السوق، كما أن الأحداث التاريخية أثبتت أن الولايات المتحدة الأمريكية لها القدرة على استخدام أقصى وسائل الردع والحسم الكبرى التي تمتلكها من اجل إبقاء نفوذها وسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الحيوي في العالم.

ويعتبر قبول الادعاء الامريكي القاضي بتشكيل النظام العالمي الجديد من اهم العوامل التي أدت بشكل فعال الى دخول الدول العربية عملية المفاوضات التي رسمتها الادارة الامريكية في مؤتمر مدريد للسلام، وكذلك قبولهم بالشروط المجحفة والصيغة غير الجدية للمشاركة الفلسطينية فيها يشكل عاملا اخر في ارتفاع اصوات من داخل الساحة الفلسطينية تطالب بضرورة مسايرة التغيرات والتحولات الجارية على الساحتين الاقليمية والدولية من اجل البقاء والسعي للمحافظة على الذات في ظل المطالبة بالعمل داخل مرتكزات النظام العالمي الجديد الذي تحاول الادارة الامريكية فرضه في المنطقة سعي الادارة الامريكية على تحقيق اهدافها ومصالحا في المنطقة وهي الاكثر وضوحا بين الدول المانحة والتي تتجلى بالإصرار على التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية الداخلية للفلسطينيين انطلاقا من نظرتها لشرق اوسط جديد يقوم على فكرة فتح سوق شرق اوسطية بترتيب خاص بين البلدان العربية واسرائيل.

وكذلك نلاحظ أن واقع العولمة وتطورها باتجاه الهيمنة والتسلط وفرض نظام أحادي الجانب يعتمد المركز والأطراف ويحاول تحويل الكون إلى قرية كونية تدين بالولاء في كل شيء للمهيمن الرئيسي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية بغية إلغاء الأيدولوجيات والخصوصيات الشعوب الأخرى وتحويل كل شيء إلى سوق استهلاكي للقيم والثقافات الأمريكية.

ومن خلال النظر إلى السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط نلاحظ أن الولايات المتحدة وبدافع من نرجسيتها (على حد تعبير الكاتب) ورسالتها التي تؤديها إلى العالم وخصوصا الشعوب العربية والتي تحاول من خلالها صياغة العالم بما يتناسب ومصالحها عن طريق النهج الأمريكي المتفرد والمهيمن على الساحة الدولية كما أنها تهدف إلى سحق هوية مواطنة العالم بأسره وخلق نسخ مكررة واستهلاكية ذات نمط استهلاكي عالي يغذي الحركة الرأسمالية العالمية المتوحشة في وقت تسعى به تلك الحركة الى تهميش كل من لا يستطيع أن يتماشى مع النظام والخضوع له.

3 - الدور الأوروبي في عولمة الدول العربية :-

من الممكن القول بان النفوذ الأوروبي في المنطقة العربية بدا من القرن التاسع عشر وهو نتاج ضعف الدولة التركية وإعطاء الامتيازات للدول الأوروبية في المنطقة العربية الذي تكرس في القرن العشرين ولم ينتهي حتى يومنا هذا والذي تطور من الاحتلال المباشر للأراضي العربية إلى النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي في هذه الأيام وهو ما جعل الدول العربية تابعة إلى دول أوروبية معينة في المجالات السابقة.

وعلى الرغم من استمرار الهيمنة الامريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة الا ان الاتحاد الاوروبي كان عازما على ان يؤدي دورا اكبر في المنطقة بما في ذلك عملية السلام التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية، ومع ذلك يعتبر موضوع الدور الاوروبي في منطقة الشرق الاوسط من المواضيع غير المحسومة كما هو الحال بالنسبة للدور الامريكي، حيث يستند الدور الاوروبي في منطقة الشرق الاوسط على مجموعة من الاسس ذات الاهمية والتي تتضح من خلال المشروع المتوسطي الذي تسعى اوروبا لتطبيقه في منطقة حوض البحر المتوسط طبقا لمصالح اوروبا الامنية في المنطقة، كما أن تطبيق النظام الاقليمي المتوسطي من وجهة نظر الدول الاوروبية يوفر لمنطقة حوض البحر المتوسط مظلة امنية واقتصادية ويعزز موقع اوروبا سياسيا واستراتيجيا في المنطقة، مما يساعد في تأسيس شراكة أوروبية – متوسطية شاملة ترتكز على أسس سياسية واقتصادية

واجتماعية تصنف كما يلي:-

1. الشراكة السياسية والامنية : وتقوم على احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الانسان والحد من التسلح من اجل جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الدمار الشامل .
2. الشراكة الاقتصادية والمالية: وتهدف هذه الشراكة الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة .
3. الشراكة الاجتماعية والثقافية والانسانية: وتعمل هذه الشراكة على التعاون في مجال الحد من الهجرة الغيرقانونية من خلال وضع برامج محلية للتدريب المهني.

ومن خلال ما سبق نلاحظ إن الولايات المتحدة الأمريكية بمشروعها الشرق اوسطي والاتحاد الأوروبي بمشروعه المتوسطي الاكثر تفوقا في هذا المجال سيكون نوع من التنافس حول هذه المنطقة في المرحلة المقبلة كما أننا لا نتجاوز كثيرا إذا قلنا أنهما سيتقاسمان العالم انطلاقا من أن المساعي الأمريكية لا تختلف كثيرا عن الأطماع الأوروبية، فكلاهما يهدف إلى احتواء الخطر والنفوذ إلى الأسواق الواعدة في المنطقة، وان كانت الإدارة الأمريكية أكثر إصرارا على التحكم بأفق التوجهات السياسية والاقتصادية في المنطقة، كما إن تعبئة القوى الاجتماعية لمواجهة العولمة وقواها الداخلية والخارجية و من اجل الدفاع عن مصالحها وقضاياها الحياتية والوطنية والقومية لا يمكن أن تكون فعالة ومجدية إلا في مناخ من الحريات السياسية التي تتيح لقوى المجتمع المشاركة في تقرير حياتهم مراقبة وتقريراً، لذا فان على رافضي العولمة في التنسيق والتعاون مع كل القوى الاجتماعية والسياسية الديمقراطية المناهضة للعولمة في من اجل الخلاص من الديكتاتورية وإطلاق الحريات السياسية لقوى المجتمع ليس فقط كونها من الاحتياجات الأساسية للمجتمع بل كونها تشكل الشروط الأولى لإمكانيات نهوض حركة مجتمعية حقيقة وفعالة لمقاومة العولمة، وفي ظل بروز العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية وتأثيرها على السياسات الداخلية للدول سواء كانت متقدمة او نامية يجب على الدول العربية مواجهة هذه الظاهرة من خلال تحول مجموعة من الاقطار العربية الى جماعة تقوم بينها روابط عضوية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بما يسمح لها ان تكون مثالا لتجمعات اقليمية في اماكن مختلفة من العالم الثالث قادرة على تكوين جبهة تتصدى لقوى العولمة المهيمنة[24] .

(24) - فارس ظاهر ، تأثير العولمة على واقع الدول العربية ، دراسة ، شبكة امين الاعلامية ، http://blog.amin.org/faresdahaher/xmlrpc.php

رابعا :الأثار الايجابية والسلبية للعولمة السياسية على الوطن العربي:

على الرغم مما للعولمة من اثار سلبية، يجب الانتباه إليها والتعامل معها بعين مبصرة، فإن للعولمة اثار ايجابية سياسية بشكل عام، مما ينعكس على النظام السياسي العربي.[25]

1 - الاثار الايجابية للعولمة السياسية :

إن للعولمة السياسية اثارًا إيجابي على الوطن العربي، حالها حال جميع النظريات والظواهر العلمية، التي تمثل سيف ذو حدين، والجوانب الايجابية ممكن ملاحظتها في العديد من الجوانب والزوايا المختلفة في الدول العربية

يقول الباحث سهيل الفتلاوي إن العولمة تقترن بوحدة العالم السياسية، وجعلها تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية، مع وضع هامش روتيني للأمم المتحدة، ويشكل قطاع الاقتصاد العالمي الدعم اللوجستي للماكينة العسكرية، من أجل سيطرة اكبر على العالم بلا حدود

ويمكن ايجاز الاثار الايجابية للعولمة السياسية في الاتي:

- الاثر الايجابي للعولمة السياسية على حقوق الانسان العربي، حيث ان للعولمة السياسية تأثيرات وفق اهدافها المتنوعة، على حقوق الانسان في كافة المجالات .
- الاثر الايجابي على الشعور القومي، لان العولمة هي عالم بلا دولة، وبلا امة او وطن فالقومية هي عالم من الشبكات والقنوات العالمية المتصلة فيما بينها برفع الحواجز والحدود لإذابة الهوية الوطنية.
- اثر العولمة على انفتاح الدول العربية، إن التقلب الذي شهده الوطن العربي، هو نفسه الذي حدث في جميع مناطق العالم .
- اثر العولمة الايجابي على العمل العربي المشترك، إن حتمية العولمة كتجسيد لروح عصر المعرفة، تحتم نمطاً جديد من التفكير، كي يتم العامل مع الامور كافة بأمانة لكي يتم تشكيل التعاون المشترك الذي تشهده البلدان .
- اثر العولمة على الحقوق السياسية والمدنية العربية، إنه مما لاشك به هو التطور المذهل للحقوق المدنية والسياسية في الوطن العربي من خلال العولمة والتطور التكنلوجي وثورت المعلومات.

(25) - أشرف غالب ، مصدر سابق، ص104

- اثر العولمة على التنمية البشرية العربية، إن للعولمة اثر كبير في تنمية الموارد البشرية العربية وتأهيلها الى سوق العمل، وكذلك مع نمو العلاقات وزيادة معدل انتقال المعلومات حول العالم .
- الاثر الايجابي على المؤسسية العربية، إن الحديث عن المؤسسية العربية، يقودنا الى الاشارة الى اهمية وضرورة العمل الجماعي العربي، داخل الدول القطرية وخرجها، لتوظيف وتفصيل دور الافراد للعمل المؤسسي، وهذ مما لاشك فيه من حسنات العولمة السياسية .
- العولمة السياسية واثرها الايجابي في نشر الديمقراطية، للديمقراطية في الوطن العربي تاريخ حافل طويل، يعود في جذوره الى القرن التاسع عشر وصولاً الى القرن العشرين، حيث كانت الشعوب العربية تناضل من اجل الديمقراطية والاستقلال الوطني ومع ظهور العولمة تحقق ذلك[26].

2 - الاثار السلبية للعولمة السياسية :

لاشك ان للعولمة السياسية اثار سلبية كثيرة على العالم ككل وبشكل خاص على الوطن العربي، وكما اشرنا الى الاثار الايجابية سنتطرق الى الاثار السلبية للعولمة السياسية .

تتجسد مسألة عولمة السياسة في وقائع وظواهر عديدة واثار سلبية خطيره تتمثل في الاتي [(27)]:

- إضعاف سلطة الدولة الوطنية وكذلك الى السعي لفرض نظام دولي وسياسة معينة .
- محاولة فرض نظام سياسي معين على العالم .
- املاء السياسات المعينة على العالم[(28)] .
- الاثر السلبي للعولمة في الصراع الايدلوجي العربي.
- اثر العولمة على الهوية العربية .
- اثر العولمة وطابعها السلبي في التدخلات في الشؤون الداخلية للدول.
- زيادة الهيمنة الامريكية على المنطقة .
- اثر العولمة في نشوب الثورات العربية[(29)].

(26) -أشرف غالب ،مصدر سابق،ص106-115

(27) -حامد احمد مال ، العولمة في ظل التطور التقني واثارها في مستقبل الوطن العربي ، اطروحة لنيل الدكتوراه ، جامعة سانت كلمنتس العلمية ،2009،ص169

(28) -عبد الرشيد عبد الحافظ،، مصدر سابق،ص52

(29) - اشراف غالب ، مصدر سابق ،ص 120-129

خامسا : التعامل مع تحديات العولمة السياسية :

تمثل المظاهر السلبية للعولمة في المجال السياسي تحديات كبيرة امام مجتمعاتنا العربية يتطلب مواجهتها تبني سياسات مناسبة قادرة على مواجهة تلك التحديات [30].

أدى الاختلاف في المواقف تجاه ظاهرة العولمة إلى تباين اتجاهات التعامل معها، فهناك اتجاهات رافضة بالكامل وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ ولن يتاح لها النجاح، وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات باعتبارها هي لغة العصر القادم، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة.

ولقد انسحب هذا التباين في المواقف تجاه العولمة على مواقف البلدان العربية من السماح للأفراد باستخدام شبكة الانترنيت مثلاً، فهناك بلدان عربية تفرض حظرًا على ذلك، ولا تسمح سوى لأجهزة الدولة باستخدام الشبكة، وهناك بلدان عربية أخرى لاتضع أية قيود على استخدام الانترنيت .ومن هنا فقبول مختلف جوانب العولمة قد يختلف من بلد إلى آخر فقد يقبل قطر معين العولمة الاقتصادية، لكنه يرفض السياسية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وقد يرفض قطر آخر العولمة الاقتصادية ولتحديد المسار السليم للوطن العربي لمواجهة ظاهرة العولمة باتجاه تعزيز مكانته الدولية وحماية شخصيته الثقافية والحضارية من مخاطرها، تبرز ضرورة بلورة الشروط الموضوعية والاستراتيجيات الحركية لتحقيق ذلك وتتمثل هذه الشروط بما يأتي:

1. **التمسك بالخيار القومي وترسيخه وتثبيته والدفاع عن الحياة العربية المتحررة الناهضة، وبتحقيق وحدة النضال العربي ليكون نقطة ا لانطلاق في استراتيجية المواجهة لمخطط والتفتيت والتجزئة للوطن العربي.**
2. **إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية لمواجهة حالة الانحسار في الأمن القومي من خلال عودة العراق إلى الشمل العربي وقيام الأقطار العربية بخرق الحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان، والعمل على وضع آلية لفض النزاعات العربية.**
3. **صياغة استراتيجية عربية لا للمواجهة الرافضة رفضًا مطلقًا لما يجري في العالم ولكن للتفاعل الحي الخلاق، ومواجهة الضغوط الحقيقية الحتمية التي تفرضها العولمة اليوم على السياسات المستقلة للتطور الاجتماعي والقومي والشعبي.**

(30) -عبد الحافظ ، مصدر سابق ،ص113

4. التأكيد على المفهوم العربي للثقافة الذي ينطلق في صورة نداء للحوار بين الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة في الوطن العربي، إنه النداء الذي يتوجه إلى العرب وإلى العالم الإسلامي وإلى المثقفين الأحرار في العالم، لمواجهة الخلل في معادلة الثقافة والحضارة.
5. السعي نحو الوحدة السياسية للأمة لان لا يستطيع قطر او دولة منفردة لموجهة ظاهرة العولمة ما لم تكن هناك وحدة سياسية عربية [31].

بات من المسلّم به أن العولمة هي وضعية كونية جديدة تخترق مجالات الحياة كّلها، وتترك بصماتها على مختلف جوانب العيش والتعامل .وقد فرضت العولمة الحالية تحدياتها على مختلف الدول والمجتمعات شمالاً وجنوباً، ولم يكن الوطن العربي استثناء من هذه القاعدة، بل إن تحديات العولمة على الدول العربية كانت بالغة الجسامة وعلى مختلف الجوانب والأصعدة [32].

وإن مواجهة تحديات العولمة يتطلب أيضًا التحرك والعمل الاستراتيجي وعلى ثلاثة مستويات:

أ -المستوى الوطني: حتمية الاصلاح الاداري والسياسي والتعليمي:

تكمن أهمية إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية في كونها تمثل العصب الأساسي للدولة، وذلك وفقًا لرؤى جديدة تجعل أجهزة الدولة ومؤسساتها أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة .كما أن إصلاح نظم سياسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل أيضًا عنصرًا جوهريًا في هذا الإطار، حيث سيخلق قوة عاملة مدربة ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات المرتبطة بظاهرة العولمة كما أن تطوير سياسات نقل التكنولوجيا وتوظيفها والعمل على تنمية قاعدة تكنولوجية محلية يعد من المتطلبات الأساسية لتهيئة الدول لعصر العولمة.

إضافة إلى ضرورة الإصلاح السياسي كونه الركيزة الأساسية في أية استراتيجية إصلاح داخلي، ويتمثل في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية وتراكمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ظواهر الفساد السياسي والإداري يعد هو المدخل الحقيقي لبناء دول المؤسسات وتحقيق سيادة القانون، وترشيد عملية صنع السياسات والقرارات.

(31) -عبد الحافظ ،مصدر سابق،ص116
(32) -المنصور ،مصدر سابق، ص571

ب- على المستوى الاقليمي: ضرورة تفعيل هيكل وسياسات التكامل الاقليمي:

نظرًا لعمق التحديات التي تطرحها العولمة ومحدودية قدرات دول العالم الثالث على التعامل معها فرادى، فإن تطوير سياسات التكامل الإقليمي بين هذه الدول في إطار المناطق والنظم الإقليمية التي تشملها، أصبح ضرورة، خاصة وأن أغلب مناطق العالم الثالث لا تنقصها هياكل التكامل ولا التصورات والأفكار والبرامج، ولكن الذي ينقصها هو إرادة التكامل.

وقد تكون التحديات المشتركة التي تمثلها العولمة لهذه الدول) ومن بينها دول الوطن العربي وأفعالها لاتخاذ خطوات جادة وحقيقية على طريق عمليات التكامل أو التكتل الإقليمي فيما بينها.

ج-على المستوى العالمي:

ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية يكون العالم الثالث والوطن العربي خاصة طرفًا مشاركًا فيه، وليس على هامشه، ويجري في إطاره ترشيد عملية العولمة، ومساعدة دول العالم الثالث على مواجهة التحديات المزمنة التي تعاني منها، والتصدي للمشكلات العالمية العابرة للحدود.

بدون هذه المستويات الثلاثة لن يكون بمقدور دول عديدة في العالم الثالث ومنها دول الوطن العربي، أن تتعامل مع متطلبات العولمة وتحدياتها، وستبقى أسيرة لمشكلاتها المزمنة وللتحديات الجديدة التي تفرضها عليها المستجدات والتحولات الراهنة[33].

الخاتمة

من خلال استعراض الباحث للمباحث السابقة فقد توصل الي النتائج التالية :

- لعبت عوامل مختلفة في دفع العالم العربي الى دخول عصر العولمة من دون استعدادات كافية ومن دون أجندة جماعية أو وطنية للتعامل مع التحديات والمخاطر الجديدة . ولهذا جاءت عولمة العالم العربي من الخارج، على شكل ضغوط متزايدة ومتعددة الاشكال والأهداف، قلصت الى حد كبير من هامش الاستقلالية والمبادرة العربية الاقليمية، وعملت على تصدع الكتلة العربية وتفاقم أزمة النظم السياسية و انفلات المجتمعات وتذرر بنياتها .
- تجلى هذا التصدع في تراجع مشاريع التكتل العربي الخاصة التي عملت عليها خلال نصف قرن في إطار الجامعة العربية، لصالح مشاريع التكتل المقترحة من الخارج، وأخرها مشروع

(33) -السامرائي ، مصدر سابق ، ص120-122

الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقته الإدارة الأمريكية . وهو ما ترجم على الأرض بتوسع دائرة الحروب الإقليمية والوطنية والأهلية وانتشار العنف والإرهاب على أوسع نطاق . وكانت ثمرة ذلك تدويل السياسات الأمنية العربية، القومية والقطرية، والعودة بالمنطقة الى ما قبل الحقبة الوطنية، مع إعادة نشر القواعد العسكرية وتوقيع اتفاقيات الحماية والوصاية الخارجية، وفي نهاية حرمان العالم العربي أي إرادة ذاتية أو قرار مستقل .

- إن لملمة الوضع العربي من جديد، وقلب الاتجاه، في سبيل تحسين فرص إعادة التركيب واستعادة المبادرة من قبل المجتمعات، تستدعي بلورة أجندة عربية قطرية وإقليمية معاً لمواكبة العولمة تأخذ بالاعتبار :العمل على تغيير البيئة الجيوسياسية القائمة وإعادة بناء الدولة وتعريف دورها و وظيفتها الاجتماعية . وتأكيد مبدأ المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني بدل المعارضة بينهما . فلن يستطيع المجتمع المدني العربي أن يكون بالفعل منظومة عاملة في خدمة المصالح العامة والمجتمع السياسي القوي . من هنا فإن إصلاح النظم السياسية ونشر الديمقراطية هما شرط النجاح في تطوير المجتمع المدني وتنشيطه ودفعه إلى لعب دور ايجابي في إعادة هيكلة المجتمعات العربية وتهيئتها للمساهمة الفعالة في بناء معالم المجتمع العالمي.

الاستنتاجات:

إن الدراسة التفصيلية المعمقة لموضوع العولمة وأثرها السياسي على الوطن العربي، يستلزم الرجوع الى الكثير من الكتب والمراجع والمقالات التي كتبت بهذا الخصوص، والتي لولاها لما وصلنا إلى فهم أدق و أوضح للعولمة، بتأثيراتها المختلفة على الدول العربية، وبيان أصول نشأتها ومستقبلها في ثنايا المجتمعات العربية، ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة :

- إن العولمة ظاهرة جديدة في المجتمع شملت نواحي الحياة للمجتمع البشري كلها، هدفها تغيير العالم ووضعه في قالب واحد من السلوكية ونمط العيش يتلاءم مع النمط الغربي والأمريكي.
- نشأت العولمة في ظل التطور التقني للمجتمع البشري وهذا التطور مستمر وقد يصل إلى مستوى استبدال آلياتها ومناهجها بأشياء جديدة .
- للعولمة تأثيرات سلبية وايجابية في الوطن العربي، اما السلبية فيمكن التعامل معها ومعالجتها استناداً الى المقومات الحضارية والقيمية الثابتة للأمة و أما الايجابية فيمكن الاستفادة منها والتكيف معها بما يخدم مصالح الأمة .

- إن نشأة التكتلات الاقتصادية العالمية آخذة بالتوسع في كل القارات وستؤدي الى زيادة هذه التكتلات الى حماية أكثر للشعوب من تأثيرات العولمة مع الأخذ بأسباب التطور العلمي والتقني .
- إن العولمة الاقتصادية والسياسية كظاهرة عالمية بدأت في الظهور للعيان كمؤثر وفاعل رئيسي، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م، وما واكبه من انهيار للنظم الشيوعية والاشتراكية .
- عدم قدرة الباحثين والكتاب على الوصول الى تعريف دقيق وواضح عن العولمة، حتى يومنا هذا، وهذا ما يتجلى في وجود العديد والكثير من التعريفات والشروحات عن مفهوم العولمة، سواء لغةً أو اصطلاحاً.
- عدم التعامل الجدي والواضح تجاه العولمة من قبل نظم الحكم العربية .
- العولمة تكرس الأنانية، وتعزز المصلحة الشخصية، وتعمل على تنمية الحرية الفردية دون المصلحة الجماعية .
- استخدام مفهوم العولمة بصورة المختلفة، كأداة ضغط، ووسيلة توجيه للدول والأمم والحكومات، لتمرير وتيسير مصالح الدول والشعوب عبر القرارات والقوانين الأممية .
- بروز العولمة الاقتصادية والسياسية كعامل اساسي لتكريس الهيمنة، باستخدام مجموعة من الحوافز التشجيعية للدول، لجمع التأييد الدولي، أو التلويح بفرض عقوبات أو حجب منح، في حال وجود أية محاولة من الدول الضعيفة للخروج عن فلكها المرسوم .

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة التي توصلت اليها الدراسة، تم استنباط عدد من التوصيات لمواجهة العولمة السياسية بتأثيراتها المختلفة والمتنوعة على الوطن العربي، وللتعامل معها ومسايرتها كظاهرة كونية دخلت جميع مجالات الحياة، هناك عدد من التوصيات الواجب اتباعها بهذا الخصوص، وهي :

- العمل على فهم العولمة والتعامل معها بحذر وعدم التسرع في اتخاذ القرارات وعقد لقاءات وندوات تضم الاقتصاديين والتجار لدراسة ظاهرة العولمة بشكل عميق.
- نشر الوعي على مستوى الحكومات والشعوب، من أجل مجابهة العولمة، والحفاظ على الخصوصيات الوطنية والثقافية، ومن أساليب نشر الوعي، وهو التأكيد على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني، التي تلعب دوراً مهماً في بناء المجتمعات .
- إعادة بناء الدولة وتعريف دورها و وظيفتها الاجتماعية.
- التقليل من الاعتمادية، وزيادة القدرة على الاعتماد على الذات، والبناء الداخلي، مما يزيد من فرص استقلالية الدول العربية، من حيث القرار، والعمل، والتوجه، بحيث تكون تلك الدول مالكة لسياساتها، وغير موجهة حسب مصالح وأهواء الآخرين .
- إنشاء مراكز بحوث لتقييم السياسات الاقتصادية واقتراح ما يجب إتباعه في ظل المتغيرات الراهنة ووضع تصورات مستقبلية
- العمل على إعادة المركزة الذاتية الثقافية والتمحور حول الذات الذي لا هوية من دونه .
- تعميق جهود التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الشاملة وتوسيع قاعدة التجهيزات الأساسية والنهوض بالموارد البشرية، ودعم النمو في القطاعات الاقتصادية والصناعية والسياحية والمصارف بشكل يلائم متطلبات العولمة .
- تعزيز الديمقراطية ومشاركة الفرد في مؤسسات الدولة والمجتمع، بحيث يصبح الفرد قادراً على القيام بدور فاعل و أساسي، يكون ركيزة داعمة للاقتصاد و للسياسة العامة للدولة، وكذلك فإن المشاركة السياسية للفرد تضعه في خانة الشعور بالمسؤولية، وتعزز انتماءه .

المراجع والمصادر

الكتب:

1. أحمد مصطفى عمر، اعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، في سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، ط2، 2004 .
2. د. رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي آثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993 .
3. عبدالرشيد عبد الحافظ، الاثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي الطبعة الاول، 2005.

المقالات والدوريات:

1. أحمد سعيد شماخ، الجهاز المصرفي وتحديات العولمة الاقتصادية، صحيفة 26 سبتمبر الأسبوعية، اليمن، رقم العدد 1355.
- السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، شباط 1998.
2. جيلالي بو باكر، دراسة ابعاد العولمة السياسية، التجديد العربي، 2012.
3. د. سيد حسين مير جليلي، العولمة المصرفية ومستلزماتها في العمليات المصرفية في إيران، مجلة نامه مفيد ومجلة فصلية جامعية، جامعة المفيد رقم 31، إيران، آبان 1381.
4. ضياء قريشي، العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية، مارس
5. 1996.
6. عبدالله بلوناس، عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.
7. عصام المجالي، تأثير العولمة وتحرير التجارة على المنطقة العربية اجتماعياً واقتصادياً، مجلة الأمارات اليوم، 60-62، العدد 123، 1-8 يوليو 2000.
8. د. علي عقلة عرسان، الأسبوع الأدبي، دمشق، العدد 602، 14 3 1998.
- علي عواد الشرعة، الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة وأثرها على الدولة القومية، بحث مقبول للنشر في مجلة المنارة، جامعة آل البيت، 2007، المنارة، المجلد 13، العدد7 .
9. غربي محمد، العولمة واثارها على العالم العربي، جامعة الشلف، الجزائر .
10. مجذوب توم، ابعاد العولمة وتأثيرات التدفق الاعلامي على الدول النامية . جامعة

السودان، ورقة علمية، 2013.

11. محمد الأطرش، حول تحديات العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000 .
12. د. محمد الميتمي، طوفان العولمة الاقتصادية . كيف ينجو العرب منه ؟ صحيفة 26 سبتمبر الأسبوعية، اليمن، العدد 1054 .

- محمد جواد رضا، الرمال العربية المتحركة وشروط الدخول في القرن الحادي والعشرين، مجلة المنتدى، العدد 146، 1997، عمان .

الرسائل والاطروحات :

1. اشرف غالب ابو صالحة، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي، رسالة ماجستير جامعة الشرق الاوسط، 2012،ص64 .
2. برهان غيلون، العولمة واثارها على المجتمعات العربية، ورقة بحثية، مركز دراسات الشرق الاوسط، بيروت، 2005.
3. حامد أحمد مال، العولمة في ظل التطور التقني واثارها في مستقبل الوطن العربي، اطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العلمية، 2009 .
4. عبدالعزيز المنصور، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، دراسة مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2009، ص570 .
5. منير الحمش، الاقتصاد العربي المعاصر و أثره في التطور الحضاري، ورقة بحث، مركز الدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2004.

المؤتمرات والندوات:

1. براحو سهيلة أ. رضا جاو حدو، بحث بعنوان تداعيات العولمة الاقتصادية مع تغيير الأنماط الاستهلاكية في الدول العربية، مؤتمر استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، 15-16-3-2005 .
2. بول سالم، معالم الهيمنة في مطلع القرن العشر الحادي والعشرين؟ ورقة مقدمة الى ندوة العرب والمعالم، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية و بيروت، 18 -20 كانون الاول 1997، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، آذار 1998 .
3. ندوة بعنوان العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 .

التقارير والبيانات:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 .
2. بيان بشان العولمة وأثرها على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة 18، 1998، الوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة رقم 22 1999 e، الفصل السادس، 11 أيار 1998.
3. تقرير مقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان 2001 32 : (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعولمة و أثرها على التمتع الكامل بحقوق الانسان)، الوثيقة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة رقم 54 2002 e.4 cn، تاريخ 15 كانون الثاني 2002 .

مواقع الانترنت :

https : goo.gl efw8ef- : محمد المهدي، اثر العولمة على سيادة الدول، 2009

http://bolg.amin.Org faresdahaher xmlrpc.php- فارس ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربية، دراسة، شبكة امين الاعلامية .

-محمد نبيل الشيمي، العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية، الحوار المتمدن، موقع الكتروني، العدد 2533، 21 1 2009 .

المراجع الأجنبية :

- World trade organization، globalization and trade annual report.،1998 WTO، Geneva Switzerland.
- Jean- marie ghehonno، la fin de la demorcratie، Flammarion، 1995 . jean-paul fitoussi، la democratie et le marche، grasset et faqquelle، 2004 ; naser mansouri- guilani، la mondialisation et I› usage des citoyens، ed . ateliers، paris، 2004